

رقم الميكرو فيلم

عنوان المخطوط :

هو الله البحر

المؤلف : نجم الدين ابن العباس الحنبلية محمد بن

الزهر المختار ومن المعروف بالقبول

الأجزاء :

المجلدات :

١

الرقم والفن

مقه حافض

٢٢٦

تاريخ النسخ :

اسم النسخ : موسمه عبد اللطيف

عدد الأوراق :

١٠٦

المقاص :

١٨ X ٢٦

ملاحظات



[illegible]

عمر الخوارجي الله سلوة ان الله تعالى كتاب الكتاب  
عليه السلام (صغير موي) بعد اللطيف المطيب الى امامه الصالحه حامدا لله ومصليا على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم

مكتبة دار الكتب المصرية  
عبد الرحمن بن محمد  
دار الكتب المصرية  
عبد الرحمن بن محمد  
١٩٨٢

اوراقہ  
۱۷

107



























































































[illegible]

المؤمن آدم

فقر

[illegible]



ذلك من حيث انما سقطت من غير ان يكون على الخلف في العاكس. وقال ان جعلها سائر من حيث والاول  
 وعرفت ما اطلبه قال الرافعي وليس هذا من غير ان يكون على الخلف في العاكس. وقال ان جعلها سائر من حيث والاول  
 وفي حوار الاعضاء خلافه بان في هذا نظر ان خلاف العاكس عند اصباح اركان السبع وسائر حلا الصفة  
 والاربطها من حيثها من مع انك لم تكن الى المعلوم والعلوم بالحقول من غير ان يكون على الخلف في العاكس  
 واما الزيادة في حواره اذ انما ساق العاكس على كل من الراعي او سائر من حيثها ومنه خلاف والاصح الاول  
 وادعى صاحب الاشارة ان خلافه من اذ لم يصر على عوصا فان رصده راو لها واصرا واما الخلف في العاكس  
 فممنوع من حيث حاله الذي ان اراد رصدها بعد الاكل هو الوجه السليم في العاكس ان خلاصتها من انا  
 اصل للرضي على القول بالخلاف قال الانام وادار ما يخرج قول الراعي على ما عند الراعي من حيثها  
 السعة من حيثها اذ لم يطعم مع رويها فاذا طعمت معه والفت سعة حيا من طعم الكليل وانه من حيثها على هذا  
 الراعي من العاكس ان اراد به من الكليل على فاس الاغواص ان كلب وحرى الرعي من اذ انما ساق الراعي  
 واطلبه معه ما من حيثها فان لم يادس فالروح مستطوع ولا سوط سعتها فطعا لا اقاله الى اجمع وهو حاله  
 الا ان سمي على مخرج الانام انما على حركه في العاكس فبعد ان يصر الصغر عن بعد من وان ادس له الواليه  
 اذ ان جعل الروح في سائر الطعام وانما على غيرها كما قال العاصم في ما لو كان له علمه من استعمل  
 يوم يصفى درهم سحر واخبره فان فعله به يحج ويرا منه وكان الساع وبلد في الذي في النصف  
 لواعصته عن السعة الواحدة في الذم من طعام وموته وادس وادس او دنا من اذ عرما  
 فادس احداهما لا يجوز وحج العاصم (اصح) اذ يجوز وبالله يجوز عن بعد ذلك الا انه من دون سعة اليوم وانا  
 الاكساض عن سعة الله السعيلة فلا يجوز فطعا ولو انما سعة عن الطعام الجوز او الفرس او السون فطعن  
 احداهما على الخلف في انما ساق الكس في الدراع والى انه من سعة فابى لها لا يحج ذلك هذا اول دان فلما  
 يحج ذلك من حيثها انما ساق الكس في الدراع والى انه من سعة فابى لها لا يحج ذلك هذا اول دان فلما  
 كس وبالعبار الذي يحج به اذا اصح الواحدة اذ دونه وفعال العاكس في الكلاص اذ ان الخلف اريد بها  
 لها من حيثها لو اصح منها انما ساق عن يوه الاصلان فطعا فممنوع من حيثها في سائر من حيثها على سائر حاله قال  
 الراعي ولا يجوز مع السعة من غير الروح حاله من غير من حيثها في الخلف وطلعت سائر العاصم في  
 العاصم ارجح انه يجوز للعاصم ان يصر للمراء وراحم من غير الكس والادام وراوينا وهو عن حسن وفي سائر العاصم  
 ما سعة من لروحه الخالصة سعة للروم عند الملوخ فخره وقال صاحب المذخر عند الملوخ سعة وقال  
 لما دس اول النهار فطعن بعض طلع سعة لانه اول النهار وغربا ولا يرونها المصير الى اصله قال الانام للرس له

الملازمة

الملازمة بلوسلها اليها اول اليوم ثانيا في ايسانه او كملها لم يزل له اسير وادها وتكون منها ما يمل كالملازمة بل  
 الاصول ومنه وجه حكاه العاصم ان له اسير وادها ما ساق ما من من السوم في ايدى الدار الساخرة من حيثها  
 الراعي واما ان له الاسير وادها بل ان يرد به هذا وان سرق اسير وادها اجمع فكون في ما لا بد الاكل لولا ان  
 او كملها بل من حيثها بل كماله ودرية سعتها او بالقسط والمشهد الاول ولو سرق في انا اليوم فله الاسير وادها  
 لدا اكل من فطاعه ساق في ذلك خلافه في ان السور في بعض اليوم هل سعة سعة ذلك اليوم او سعة من  
 السور وسعة سعة حادها سورها سعتها ولو قدم لها سعة انما هل يملك به وان سرها سعتها وان سرها  
 عند الانام انما ساق فطاعه سعتها ولو ساق او كملها في انا الله في اسير وادها سعة الله السعة  
 سعتها على فطاعه سعتها في ان ذلك اذ وقع في يوم اسير سعتها انما لا سرها سعتها فطاعه سعتها فان سعتها  
 لا سرها سعتها فطاعه سعتها وان اذا اسير الكس في انا الله في سورها فطاعه سعتها في اسير وادها سعتها  
 سرتها اسير سعتها الله السعة فطاعه سعتها في اسير وادها سعتها في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 الاكلان المعلوم بان فلما لا يملكها اسير وادها فطاعه سعتها في سورها فطاعه سعتها في سورها فطاعه سعتها في سورها  
 ومنه مكر لان النصف الاول لم يصر وحلم سعتها كادس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 او الورب او الفلان فطاعه سعتها في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 في وقت وجود سعتها في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 والى ان سعتها في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 وعرفان في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 والجوام والسرا والسط والطح الانام والعرالي ما كان العرس والفرس بالسك وعلى ذلك الوجهين  
 اليها في كل سعة اسيرم كدس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 والسط كدس عند الحاجة الى الخلف ولذا سعتها كدس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 كدس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 فممنوع من حيثها انما ساق الكس في الدراع والى انه من سعة فابى لها لا يحج ذلك هذا اول دان فلما  
 سعتها فان فلما لا يملكها لم يرد بها ذلك انما ساق الكس في الدراع والى انه من سعة فابى لها لا يحج ذلك هذا اول دان فلما  
 ان يملكها وادها الانام احصا لان وجود الانوال ولو كدس الكس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 لواعصتها وان كان كدس في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها  
 رصاها فطاعه سعتها في وقت وجود السليم في اسير وادها سعتها في اسير وادها







































































وقد ظهر بها كل دليل ليس من ان يكون من قبلها عرض على القاب وان الحجة الروح المعصية  
بالوضع وعلمها صفة بعد ظهورها من العاشر وان الحجة بالسد جعل الاسماء موضع وعلمها انام عن الوفاء  
فان لم يوجد فان تعلمها انام بعد الوضوح بعد كون الولد من السد وعلمها ان الرضخ بعد الوضوح  
على بعد ان يكون من الروح فلهذا القول ليس فان وضع الحجة في نفسه على الوفاء فانها كذلك ولذا  
الكل في عدم الخلاف موضع لربنا يعلم فان الحق بالروح جعلها بعد الوضوح صفة وان الحق السد تعلمها بعد  
نفسه بعد وان شكل حال تعلمها نفسه بعد الوضوح صفة بالبرهان فان احالوا سري انه صفة  
فلمن علم ان لها روحا وظهر بها كل دليل وان كان ليس من قبل ان يكون من قبلها ان ولد له  
فان من دل السد واربعة سنين فادركها من دل الروح عرض على القاب فان الحجة بالروح بعد الوضوح  
وان الحجة السد لم يصبته وكذا لو بعد الحجة القاب وعلمها انام عن الوفاء بغير الحجة انام والحق  
من بعد وان اصل ان يكون من السد دون الروح فكذلك العلم وان اصل ان يكون من الروح بعد الوضوح  
في روض الاسير السد بعد الدخالات المتكلم وان لم يكن بها كل فانا ان يكون من الروح بعد الوضوح  
بعد من فان كان نفسه بعد عن الوفاء وهل كل بعد السد انما هو الى استقامة الخلاف ان لا  
تكون رديها الاخير الاسير انما كان بعد من نفسه ان يصر لها اد اعلم الحال حتى يتبين من الاسير  
لا ان يطمع المتروكة بل منه فان لم يجد الا بعد انما بها فلم يعلمها القاب الوفاء وكل السد بعد ذلك  
روى بها لا اسير احد من ولوا بعد من الروح بعد من السد صلاه فان ما دامت على حالها لم يبد  
من غير اسير الكلف المتكلم والخور رويها الا بعد اسير  
من الحلال امرانه اولى من اسير وان قيل السان من فاب روي الا انه تعلمها ان بعد اربعة اشهر وعشر ايام  
من الروح احوال عنها ولم امرانه الا ان يراعه اسير وعشر وثمانين ايام ولولا الروح الا انه روي  
هو انما في عنها او فخلق رويه وفان قيل السان على كل روض الا ان يراعه اسير وعشر وثمانين ايام  
فما بعد من الامه فواس وعشر لولاء فواس انها اد اسير ولد من حجة سوا اربعة او  
اسير ما لم يصبه السرى ولا بعد الامه فواس فخر والحق فلا حجة الولد الذي ملك وان صلاها واستمع الوضوح  
وان ان يكون من خلاف الكاف فانه حجة الولد من بعد العبد مع الاكسار الرمان والكان والناصر راسا اذا  
وكافها سدا فاداب بعد فها ولد ليس من قبل ان يكون من حجة وبعث الوضوح منه يوم علمه او ما قرأه من وان  
ان تولد لعن من الاكسار من وهاه الولد من لم حجة الا ان سلكه ولوا في الوضوح رويها من قبل ان يكون من حجة  
على الدف ولوا في الوضوح في الدور ادركا دون العرج لم يصر فواس له على العرج ولوا في الوضوح رويها من قبل ان يكون من حجة

منه

منه بعد فواس اسير لا دون سوا من دوف الاسير الحجة ولها الاسير انما رويها بالحق بعد  
مران العرج ان سب ذلك السرى بالحق بالحق في حق السرى في حق ان سب بالحق وان اسير له اسير  
اربعة سنين فلهذا بعد ان لا حجة ومن قبل ان تولد اسير فواس في حق الاسير ان لا حجة فلهذا  
بالحق من قبل حجة احكام اللعان مع الروضة في روضه على الدف ومعا له لغاه لمعها في روضه الحجة لها  
لم يصر في حجة علمه على السد منه ولها ان لم يصبه اسير على حجة الاسير فان لم يصب  
في روضه فالقول قوله حاله لانام وبعد الحجة او ادركه متصلا بالافراد بالوضوح وانما على حصول  
في روضه انما اذا اعترف بوضوح من دوف نفس وادعى الاسير انما هو على المطر والظاهر  
الروضه ان تولد في ثلاثين ايام على صلاها وحسب ذلك القول قوله في احصائه الى من وهاه سواها  
على ان الانما على يد حجة الاسير او فعل الاسير او الظاهر علمه بعد الاسير او روضه الهمد وعرج  
للام الغرض وحسب ما له وهو ان اسير السرى في روضه ان لا انام انما على المطر فانه حرم فيها روضه السرى  
وسر الاصح من الحلق العدل حجة ولم يصبه حاله من قبلها فان لم يصبه علمه فلهذا رويها احد حجة  
على الاسير وكلمه ذلك وتاسمها ان لا انام من السرى وان الولد ليس منه وبالله وحجة كاعده للاحكام  
السرى للاسير وكلمه ان الولد ليس منه كافي ولولا الروضة فان الراسي ورويه ما فهم انه لو علم ان الولد  
من روضه ولم يصبه حجة له بعد والحلف علمه لا على سب اللعان فان لم يصبه حجة للاسير ان لم يصب  
ولها ان احد ان تولد اسير بها قبل من ولاده هذا الولد الثاني او سول ولده له اسير بعد  
اسير ان فان كل عن السرى قبل حجة ذلك او علمت الامه منه وهاه فان لم يصبه حجة فلهذا رويها الولد  
فان حجة بعد الوضوح حجة ولوا من الامه الوضوح وانما صارت ام ولدا فان كان السد بعد عرجها على السرى  
والا فلا على الصحيح على اساسا وحسب روضة والحق الوضوح لم يصبه على الصحيح فان الراسي وادركه على السرى  
حجة ملاصلا بغيره اسكال ورواها قول الانام فيما اذا كان ولدا ان حركت رويها اسير الولد  
تكون ان سوي صلاها انها على حجة وحسب ذلك حجة قبل حجة على الوضوح او علمه وعلى ان الولد ليس منه  
ولها ان ولوا في روضه وان تولد لاسير رابع سنين من روضه الوضوح ولم يصبه اسير ان كونه من ولها فان  
الانام والروضه ان يقال ان لم يصبه اسير في روضه الاسير فاسماء هاهنا وان لم يصبه اسير في روضه اللعان  
حجة فالوا ان الولد لاسير رابع سنين من روضه الكاف مع الاكسار لم يصبه اسير فواس رويها قول اللعان  
لنفسه طرما الى بعد وغرب من هذا الخلاف اكلان فيما اذا ان تولد ام اسير فواس اسير فواس رويها  
الاصل من حجة السرى احد حجة لغيره ما راسا ملاول تولد الروضة ونظير من بعضه وصحة الانام وتاسمها لا



















هذا الظاهر وقال عن الامم من غير ان يكون له بعد صفته بعد هذا ولو صادف سنة من الاسماء  
احد الخصم قبل على الظاهر الذي بعد مع الخصم في الخضر او في اقله على الاصل في ام لا من حيث هو  
بعد عنه ولما ان اصابه العقال والامام والرجال الاول وقال الرواي الثاني ان من وادى الامام  
هو كلام الساج وصحة وسعي اصاب على ان العقال الذي في الاسماء هو الظاهر ان يكون له ان يسمع على  
الخصم الذي بعد من ان يكون له دون الله سواء في سنة او في سنة او في سنة او في سنة او في سنة  
على القول بانه الخصم وان لم يكن له ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر  
ان من في صفته من غير ان يكون له بعد هذا ما زاد على في الظاهر ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر  
في الامم ان من في صفته الظاهر ان من في صفته الظاهر ان من في صفته الظاهر ان من في صفته  
والظاهر ان من في صفته الظاهر ان من في صفته الظاهر ان من في صفته الظاهر ان من في صفته  
بعد علم السيرة التي ساعدت فيها علم العند كما تقدم اكمال النسخة ان يكون السيرة في دور  
الاسماء ان كانت اوله من السيرة في دور السيرة ان يكون السيرة في دور السيرة  
او غيرها فكون من دور الاسماء في دور السيرة في دور السيرة في دور السيرة في دور السيرة  
اكمل فيها من ان يرد ما في سيرة ام لا ومن سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
واسمها سيرة اسير في صفته صاحب السيرة وقال الله الخاطي واصحابه ان يرد من سيرة من سيرة  
العدم ان الله ان يكون صاحب السيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
ان كان صاحب السيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
بالوضع ان كان صاحب السيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
صاحب السيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
لم يكن الاسير اصلا بالوضع لانه ما عدا واحد او مخرج عن الوضع وقال السيرة في دور السيرة  
اكمل من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
لا من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
اجمها نعم وعمران ام الولد ان كان صاحب السيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
حصل الاسير ان من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
منه ولما اجمها نعم وان لم يحصل فاسيرها من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة

ما لم

ما لم كان في العند وحكم الاسماء التي هي من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته  
او ان كان او من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته  
في سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
الاسير او ان كان او من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته  
او ان كان او من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته من صفته  
في سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
ان من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
او من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
الماوردي من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
اكثر من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
وكانت من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
الاسير من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
وصف ما لم يكن من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
حتى حصل واعلم ان من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
اكثر من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
به وسعي ان سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
لا من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
طريقه او كان سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
او ان كان سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
نول الله حصل من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
للسيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة  
حريته وهو كما هو على القول في سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة من سيرة











سكنى سلبا وكنها فيها قد ان لا يصر بها بل ان يلبسها ان يلبسها موصفا لم يصر بها (المراد من حاله)  
فعل فان لم يلبسها الى اربع دروس بها واما الانام في اليوم السلي في الاول وهو ان يلبسها احيانا او ان  
القطع منه لاجل رعايه الغرب من سكر الكناج اياها ولا استعانة وقال العليل لا يصر بها ولا يلبسها  
الرابع من وجوبها الكنى في عدة ودرجات وفيها ايام في عدة (الوفاء بمرضا على وجوب الكنى فيها او  
عدة من حلال في سبب الطلق في عدة اسمحوا الكنى لها قال الراعي في كل كلام ان الحداد ما يوم انه  
على الخلاف في سببها في روضه المولى الكنى ولم يصحح الامة بعد عدم انها ان كانت في سبب للزوج كذلك او اصابه  
منه لاصحابه الاصابه او رجوع العرس على الوارث ان يصاحبه الكنى الى اصحابها وان دفع الكناج الى اسفال  
فعل الكناج ذلك فان لم يلبسها لم يلبس على الوارث اسكنها وسلبها من سبب للزوج رعايه الاصابه  
وكفى العليل في وجوبها لالزها او لم يلبسها ولا بها والقاعدة انه سبب فان لم يلبسها قال السعوى في سببها  
ان سكتها من سبب الصالح خاصة اذا كانت من يورسها وقال المصنف في روضه ذلك اذا كانت روضه من سبب الصالح  
فان يلبسها لاسحق المولى عنها السلي فان اردت الوارث اعانها في ميراثها ان كان له او سكتها في ميراثها ان لم يلبس  
لها فالمرور ان له ذلك وليس لها الاستماع كما هو على معانده وقال الانام الذي يحسنه من كلامهم انها ان كانت ميتة  
سفل الرم ان كانت ميتة فلا يلبسها وان لم يلبسها فلا يلبسها وان لم يلبسها فلا يلبسها وان لم يلبسها فلا يلبسها  
والا فمر بعد العليل ووضعتها الفدال فما اذا طلب اصحابها في ميراثها وروضه عن ما اذا طلب اصحابها في  
عن قال وليس لها ان سكتها في ميراثها من قال في ميراثها روضه على هذا القول كذا  
الوارث قال الراعي وهو خلاف المصنف المشهور ولو اردت اجتناب اسكنها دون الوارث وان كان سببها  
قال الرواي ان لم يلبسها وارسها فمر بعد تسميع الوارث فعلها ان سلب ميراثها او ان سلب ميراثها فان السوء  
وفيه ميراث وارسها وارسها سكتها في ميراثها وفي دار مسجده وروضه عنها سببها لهما  
دفع على هذا القول ايضا وكفى بعد لاجلها السلي فالوطى في الكناج العائد او اليه والعروج سكتها  
في قول اصحاب العدة استقامتها فان المولى ولدوا لورسها من بعد ولد سكتها ان رثا ذلك وراي روضه  
كوايه حال في بيان سلب الكناج وفيه ما بل الاول اذا اذن للزوج لروضه في الاسفال  
الى دار اخرى لم يلبسها او ان عتقت لاسفال لمرثتها فلا يلبسها السك الاول وان طلقها او مات عنها بعد الاسفال  
لم يلبسها لورسها السلي لان ولا استعانة من ميراثها ميراثها ثم دفع العدة في الميراث لمرثتها ان يعود الى الاول  
ويعد عنه ولو اذن لمرثتها الاسفال في الاصابه فيه ثم دفع العدة فان كان لو استعانة مائة والعدة في الاسفال

لانا لا سق

لانا لا سق والمخدم فلو استعانة بغيرها دونها لم يلبسها وان دفع العدة في الطريق من السلي ما وصد  
اصحابها بعد في الاول والاصح المصنف بعد في الثاني والاصح في الثالث والاصح في الرابع والاصح في الخامس  
في اميرها الرها صير العليل ان لا يلبسها لو اذن لها في العدة فان كان يلبسها بعد او سقها او سقها  
الزوج الاول سقها العدة فان اذن لها في الاسفال الى بلد اخر ثم لم يلبسها العدة عليها اذا اذن لها  
في الاسفال من دار الى دار فاعلم وعلم ان يلبسها ان لم يلبسها ساقه لمرثتها الروضه في الاول  
يكون ولها حصة في هذه الصور ولو صرف مائة الى الميراث الى دار الى الاول لم يلبسها او عن  
فوق العدة فيه بعد في الثاني قال الانام هذا ان رجع الى روضه فان لم يلبسها كانت  
مرددة منها سقها لمرثتها فوضع الطلاق في الاول فبعد اصحابها ولو اذن لها في الاسفال الى بلد اخر  
العد بعد مائة الميراث وفضل مائة غير ان يلبسها فلو كان سقها لان سقها ان يلبسها العدة الى الميراث  
والى للاصغر وهو طاهر الميراث بحسب ان يعود اليه وفيه في سقها بعد في الثاني  
الزوج الثاني ان اذن لها في العدة الى بلد اخر خاصة فان اذن لها في العدة فبالعرج او غيره او كان او  
اسفال من كماله ثم وصفتها العدة بطلاق او موت وان وصفت قبل ان يرجع من الميراث لم يلبسها العدة  
فيه وان وصفت بعد رجوعه منه منه بغير عدة فاعلم العليل في الطريق لم يلبسها العدة الى الميراث  
على المذهب وبحسب ان يعود اليه وفيه في الميراث فوضعتها روضه وجهها ان وصفت قبل ميراثها وللميراث  
الاصحاب وان وصفت بعد فلا يلبسها وان وصفت بعد مائة الميراث وفضل مائة غير ان يلبسها العدة  
اصحابها لمرثتها العدة الى الميراث في روضه منه وانها لا يلبسها وفضل مائة طاهر الميراث وبالله ان كان  
سقها لم يلبسها العدة وان كان غير لمرثتها وفضل مائة على الاوصاف فان لا يلبسها في حوال العدة ووضعت  
صيرها فان رثت العدة فوال قال في سقها العدة وفضل الاول وان اصحاب الميراث في حوال العدة ووضعت  
بعد طوع العدة فلها ان يعمد الى ان يعمد صاحبها وان راد على يده مقام السكوت وان كان يلبس  
سقها العدة فبال وفي اللام يعمد اسأل ان كان راثا روضتها فاعلم ان كان راثا روضتها فاعلم ان كان راثا  
اصحابها ووضعت العدة في ميراثها العدة في الحال الى سقها العدة في السلي الا ان يلبسها الطريق  
كحوا ولم يرد روضه فان عتقت ان يلبسها العدة سوطع في الطريق في اليوم العدة وانها اصحابها العدة  
والعاقب والانا ان لم يلبسها العدة والطريق وهو نفسه في الام انه لم يلبسها وطا روضتها الى الخلاف السليم لان  
الغرب من سلب العدة عند عدله هل هو واثق والعامة من روضه وراي روضه ولوا يفض  
حاصها دون عدة مقام السكوت وهو لامة انام قبلها فاعلم عتقتها في حوالها في حرامه النافي











































هذه المقاس وحدة اية الاربعين بابها وحتت نسب الرجعة طوعا بالطلاق ودمع الاباء والبنات ولو كان احد  
وربه الاخر وسجل بوفاء الزوج الى من الوفاء وهل الرجعة قبل الوضوع في الطلاق الاصغر في الوفاق المستويان  
في العدم المستويين من واحد والاصح عند ابي حنيفة ان الوضوع تحت ليل المأدب والى العدم المستويين  
البيع قال الراعي ودمع من مائة وحق في الرجعة ولو طلقها قبل الوضوع كغيرها الطلاق ولو طلقها  
وربه الاخر وان باب الزوج ابتداء الى من الوفاء حتى اذا وضعت بعد عن الرجعة عن الوفاء وان لم يفرج  
رجعة وهما ان العدم المستويين من اثنين سابق العدم المستويين من واحد في بقاء المهر الاولان  
الزوج الاخر من علمه وطهر بعد الجماع والمراضة سواء كان لكل من الكحل او في السنة وانما هو لا يورثها  
الزوج من الاصغر وهو ما لم يخل له وطهر حتى يصح فالاو طهر في الكحل واما في السنة فانه لا يورثها  
للمهر من علمه وطهر في السنة ولو طهرها قبل طهرها في السنة فانه لا يورثها ولو طهرها في السنة فانه لا يورثها  
الى رجعة واما ما تضمنه في طهر من ان الرجعة هل يست في عده السبعة وعلمها بعد الطلاق ان اسماها حرم  
الوطي والافلا وحرمان من الوطى الرجعة منه في الكحل وهي حائل من الزوج هل يخل له وطهر قبل الوضوع  
فان يخل حرم وطهر قبل حل الاستماع بها بعده وانما بعد طهرها قال المأدب في الوضوع ولو لم يخل لوطي  
الزوج دون الوطى وكان راجعا وهي حائل فان علم في الرجعة انها حائل منه في الكحل كما تقدم وان  
علم طهرها لم يعلم انه منه او من الوطى بل صح رجعة في زمان الطهر الصبر وان لم يعلم طهرها وان كان من ان  
مضى عليها بعد عده صح وان كان بعد مضيها لم يصح اعسارا لما طهر في اعصائها وان كانت في الكحل فانه  
ورجعة مع اعسار اعصاء العدم يجب وان راجع في العدم الامر الثاني انها لو كانت ركن المهر وهي حائل  
ولما انه صهر قال القاضي بعض العدم الاخر كما قال فما اذا كانت العدم من مائة وحق في الرجعة في وقال  
المأدب في الاستصفا والمقاربة على هذا واستبعد الامام والعدل في العدم الامر الثالث ان الزوج حال  
له عده فكان في اي العدم سواء كان الطلاق بائنا وليس احداهما حائرا فكان في عده من مائة وحق في الرجعة  
عده فكان اذا كان حائرا فانه في عده الكحل من الوطى ان اسماها حرم وطهر في عده المهر في حوزة طهرها  
في مائة الكحل او قبل من مائة في الكحل وطهرها في الكحل واما في السنة فانه لا يورثها ولو طهرها في السنة فانه لا يورثها  
حل الوطى لان الوطى حرم مع دوام الكحل واما بعد الكحل فلا يجوز مع ادمع عن السبعة وهذا هو الصحيح في الرجعة  
على القول بان حارس الرجعة سمر فانه على القول بالاعسار فلا لاسما العدم وظلته في السنة وظلته العام والعام  
تضمن على هذه المقاييس فانه لا يورثها وهو حائل منه وعليها عده السبعة الكحل له وطهر في عده السبعة  
وهو الصحيح ان لا يورثها فان طهرها قبل طهرها في السنة فانه لا يورثها ولو طهرها في السنة فانه لا يورثها

فان

وان لم يصح تمسكها بعد رجوع من هذا الما انما الوطى حارس الكحل والافلا في من الاول انما طهرها الوطى لم  
حرم والافلا في من الوطى حارس الكحل والافلا في من الاول انما طهرها الوطى لم  
كان الطلاق بائنا من الوطى حارس الكحل والافلا في من الاول انما طهرها الوطى لم  
ان في العدم من مائة وحق في الرجعة ولو طلقها قبل الوضوع كغيرها الطلاق ولو طلقها  
جميع فانه من مائة وحق في الرجعة ولو طلقها قبل الوضوع كغيرها الطلاق ولو طلقها  
فان يخل حرم وطهر قبل حل الاستماع بها بعده وانما بعد طهرها قال المأدب في الوضوع ولو لم يخل لوطي  
الزوج دون الوطى وكان راجعا وهي حائل فان علم في الرجعة انها حائل منه في الكحل كما تقدم وان  
علم طهرها لم يعلم انه منه او من الوطى بل صح رجعة في زمان الطهر الصبر وان لم يعلم طهرها وان كان من ان  
مضى عليها بعد عده صح وان كان بعد مضيها لم يصح اعسارا لما طهر في اعصائها وان كانت في الكحل فانه  
ورجعة مع اعسار اعصاء العدم يجب وان راجع في العدم الامر الثاني انها لو كانت ركن المهر وهي حائل  
ولما انه صهر قال القاضي بعض العدم الاخر كما قال فما اذا كانت العدم من مائة وحق في الرجعة في وقال  
المأدب في الاستصفا والمقاربة على هذا واستبعد الامام والعدل في العدم الامر الثالث ان الزوج حال  
له عده فكان في اي العدم سواء كان الطلاق بائنا وليس احداهما حائرا فكان في عده من مائة وحق في الرجعة  
عده فكان اذا كان حائرا فانه في عده الكحل من الوطى ان اسماها حرم وطهر في عده المهر في حوزة طهرها  
في مائة الكحل او قبل من مائة في الكحل وطهرها في الكحل واما في السنة فانه لا يورثها ولو طهرها في السنة فانه لا يورثها  
حل الوطى لان الوطى حرم مع دوام الكحل واما بعد الكحل فلا يجوز مع ادمع عن السبعة وهذا هو الصحيح في الرجعة  
على القول بان حارس الرجعة سمر فانه على القول بالاعسار فلا لاسما العدم وظلته في السنة وظلته العام والعام  
تضمن على هذه المقاييس فانه لا يورثها وهو حائل منه وعليها عده السبعة الكحل له وطهر في عده السبعة  
وهو الصحيح ان لا يورثها فان طهرها قبل طهرها في السنة فانه لا يورثها ولو طهرها في السنة فانه لا يورثها















لا ينفصل العبد عن ربه في بعض الولد بل ينفصل على خروج منه ولو كان أصفاً سواء كان الذي خرج مستعلاً أو  
مستعلاً فالذي لم يخرج فمستعلاً وباب الرضعة وصحة ونوع الخلاص والنفار منها إذا كان الطفل أصفاً  
إلى أن ينفصل الثاني ولد المستعلاً الذي خرج منه دون بعضه في سائر الأقسام منها العن  
صحب العن منه إذا خرج منه فمستعلاً ولو خرج منه فمستعلاً فخرج بعض الولد ولم ينفصل لم يك  
الارس الوصية منه إلى سائرته على ما في الأصل في البيع والبيع وغيره لعدم إخراجها عن  
النفاء ويؤيد ذلك ومنه العن أنه إذا خرج وأسهل في حكمه فلم ينفصل في جميع الأحكام إلا في  
العدن فإنها لا ينفصل إلا في الرقم قال الأمام وهو مناس للعدن في المذهب وهذا  
الرصد كمثل أن يترك في الرضعة أو ما ينفصل منه في كل حاله - الثاني معنى العن موضع الولد الكامل  
صا كان أرمياً في موضع سوط ظهره المحيط باليد والرجل والاصبع ومنه يدل أنه  
الولد ويك في العن والنفاء ولذا الكلم لولم ينفصل في كل الأحوال والنفاء من  
الأساس في صورته صفة من له وان صفت على غير ما يفصل به من ذلك ويستتبع الأحكام ولا ينفصل  
العن ما ساقط العنفة والدم وأما الأمام في خلافه في العنفة ولا يكاد ينفصل ولو وصفت قطعاً  
ليس فيها عظم فمستعلاً لا ينفصل عن العنفة لكن قلنا أنه أصل أدنى ولو بقي بصورته لم ينفصل  
الرصد عن الرقم إن العنفة ينفصل به وإن أسد الولد لا ينفصل به وإن العنفة لا ينفصل به وإن العنفة لا ينفصل به  
في الأول إلى العنفة ولا ينفصل بها طرق إحداهما إنا في الثاني إلى اللاب بالمثل والخرج أحدهما  
ينفصل به العنفة ومنه أنه الولد والعنفة والثاني لا ينفصل بها والثاني ينفصل بها والثالث  
القطع الأول والرابع القطع الثاني وهو أصح عند الفقهاء والخوارزمي قال لا ينفصل في ربه  
العنفة وإن كان لا ينفصل إلا في بعض الأحوال وقد ادعى أصحابنا والبرهان والبرهان  
ولو سكت العنفة في أن هذا حكم أدنى لم ينفصل به من هذه الأحكام قال الرافعي في الخلاف للفرق العام  
في أعضاء العنفة والنفاء ولو كان الموصوف كان الذي استقطبه ما ينفصل به العنفة والبرهان وهو أصح  
فالعنفة من العنفة  
في ظهور إخراجها من العنفة في الأول إذا اعتبرت فالأمر أو الأمر  
فظهر بها كل من الرصد اعتبرت موضعها سواء ظهر ذلك في سائر الأقسام أو الأمر أو الأمر أو الأمر  
من الأقسام والأمر وأن لم يظهر بها كل من ربه وإرثه من الرصد أو الأمر أو الأمر أو الأمر  
قبل من الأقسام أو الأمر فليس لها أن ينفصل عنها ما خرج من ربه فأن لم ينفصل وأن كان بعد ما  
أو الأمر فإن ربه ما خرج من ربه فليس لها أن ينفصل عنها ما خرج من ربه فأن لم ينفصل وأن كان بعد ما

لذلك

لذلك من أسيرته من خلاصه وإن ولد له أسيرته بالبرهان الكفاية من الولد الثاني فإن لم ينفصل ربه  
فالأول أن ينفصل إلى ربه في الرصد فإن ربه فمستعلاً فالام والحقبة الثانية فإن لم ينفصل  
الكفاية والأمر في موضع آخر على أنه مستعلاً وللأصل طريق آخر عند الرصد في العنفة في العنفة  
وأن ينفصل الثاني على ما إذا إرثه في العنفة قال ابن سكر ومعه قوله ربه. أما في الرصد عند ربه في العلم  
وهذا إذا كان المستعلاً في الرصد وهذا منه من الرصد في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
فليس قال فإنه وهذا ينفصل على العنفة في ربه في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
فمستعلاً والكفاية في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
فان منه ومنه وصفت وقاله العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
المدارك وعلى هذا الوجه في الرصد في إنا الأمر أو الأمر في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
العنفة كمثل الرصد في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
أن يكون الرصد في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
أن يكون الرصد في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
مما خرج والرابع أن العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
المدارك في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
الثاني على ما إذا أسيرته من أسيرته وهو كالف في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
فوصف في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
مما خرج في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
أسيرته في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
أربع سنين من ربه في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
فمستعلاً في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
أربع سنين في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
ثم ولدت لم ينفصل الولد إلا ما في ربه من أسيرته في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
الأسيرته في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
وغيره في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة  
الأنه هو على إحداهما في العلم في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة في العنفة











































الحكمة فهل ساعد في انما احد سميت به ولها انما كان لا توافقه انما لا توافقه مما ما على هذا فخرج منها  
كانوا على جماعة دفعه واحد واجهناهم قالوا على اسير على العاصم على هذا حتى يدرى اليك ولها انما احد ما سميت بها  
ان لم يلائم واجهناهم هذا الموضوع عدم الام للاسان على هذا دون اليك فان اياهم سجدت في وقت الرد  
اللغة دون ذلك وان صرته الامومه اقول ولقد اصبحت ايتها بيد الصور سوط وجه عدم الام ذلك  
الولتان بالاصحاح (الحق) عدم اليك ولذا لودى ام روجه مثل روجه لم يات به الا ولها عدم الام والاول  
والاقل ان يصدق الحق لولم نقابل وكالت الناحية ان عام احدا لها ولها وجه صلات واحد وانس فاقم  
احدا لم يعم اليك صيرها في الم اول خلاف قالوا على من ان ورا افر فاه سوط على المعاهد الى كسر  
اما لودى عدم سليل بول من صلاته صلات الى راج الزمان المولاه ولودى اربع سوط كسر  
معدرا على الكلات فان اراد اللسان فان يلا سجد (الحق) هو الصبح بعد اللسان وان فلما سجدت في مكان  
احدا لا سجدت ولها لسان واحد كسعت يد رجه مالا اسم او كسر اليك ان السيف بالاسان واجهنا  
وصرم به العرائس وهو كاهن الصداه سجدت فان فلما سجد اللسان ذلك اذا مواضع على الطلب في  
وصيه واحد او فلما لا سوط ظهين اللسان فانما لو ابررت واحد منهم به فلا يدرى من  
الكلب لا يراها ويحصل السعد فان لم يعمل صلاته جدا واحد (الحق) ما اذا فرت واحد برجل  
سواء فلم يملك الكد ولها كاد احدا فانها اذا خلصه وساء في اللسان سوط صلاته  
ما اذا سجدت اولها لودى ابررت هو ظهين وصورتها فلا يراى وجه فلما سجدت اللسان على كل عدد  
الحق او على قولها فاما فلور صلاته واحد ملا ابرر صلاته الا انهم وانما الغزال والرابع  
فاما على ما اذا رضى ابرر صلاته واحد بل على صلاته اليك وعسى (الحق) في الايمان احد اذا  
رضى الدعوى بها والظاهر في اللسان بل الصبح الاول على هذا لودى اللسان ليس على اليك سوا  
على ملو ساجد في البداه اربع سوط ولودى لتمام فاصه قال الراسي رجه انه روجه ان لا نام قال الاصحاح  
هذا اذا لم يصدق بعضه على بعض وحب الليل ان اذا فرت ابراه واحد فريس برين على عدد  
فولان بعدنا سواك روجه او صلاته اذا لم يدرى الاول والاخر له وساقها الخاص على عدد. طمارة فما اذا  
هو سوط كسر واحد فان فلما سجدت في السن السعد المحض كد لها وان فلما سجدت هناك سجدت  
اللسان والحاد على الكلات السعد اذا ادعى المراء على وجهها ان فلما سجدت احوال احدا الى  
سكس عدم اليك عليه فله ان يلائم وليس يكون اعاد اللسان ولا كد ما لليك وان جعل في الانكار ساعيا نام  
يول في اجابه اسد يات الى لسانها فليس في ما اسب على من رمى اياها بالرا اللسانه ان يقول لا يلى كد

نعم

نعم عدم اليك عليه (الحق) ايضا الباليه ان يلى العرف عدم اليك عليه الباليه ان يلى العرف عدم اليك عليه  
ان كان ما قال لم ارد اني رسيها بالرا وانما اردت ان هذا الذي هو سبط عليه وتلاق وان لم يتاوله فان  
انما سجدت في كمال فله ان يلائم فاذا لاني سوط عنه اليك وان كسبت صلاته في دعواها وان لم سجدت  
فله ان يلائم وجه ولها ان يلائم كد ذلك وفي قلعه الخلاف في الرابعه ان يقول ما فعلت وما رفته  
عدم عليه وجه عدم عليه فليس له اللسان وان يعم منه على رهاها فلور احد فان العلم له ان يلائم  
ويكلم الا انهم معه والى اسعد عدم راي الا انهم وانما العرف لعله على ما اذا رضى بعد الدعوى والحوار  
فمن يلى روجه اليك فان لم يعم لم يلائم وجه فلما ان يلائم فلا يراى على سوط صلاته اليك  
فاما عدم اليك عليه بلعانه ولها ان يلائم الاصحاح هل سوط ما رها (الحق) الكاسر اذا اسبع  
الردج اول روجه عن اللسان تعرض لحد او اسوي منه بعضه ولولم سوط صلاته واحد كد له  
ان يلائم يلى منه فاذا لاني سوط كد او يما يلى منه قال لودى ان يعم اليك فلما سجدت في كمال  
والى له فلما يلى من كد ولور على يلى قال الاصحاح واللغة وان كان سواها هو عسى على هذا  
الحق باليه دون اليك فان اليك لا يلى من العود اليك بعد السكول ولور ان كد على العاقب ثم اراد ان  
يلائم بعد يلى العيال عن الاصحاح انهم سجدت وقال ان كان هناك فله ان يلائم سجدت قال الرابع  
وهذا ما اردت في مورد من ساء لما الكلفه الاولون ولم يعملوا جواب اللسان عند قيام الولد كلفه  
وانما الا نام كلاته في جعل حوائج الصدا على الاصحاح وحيث الكلات في انما سواها هو عسى على هذا  
اليك هل يجوز له اللسان ذلك المولى اذا قال رجه وانما يكونه او سجدت او انه فان عرف  
لها هذه الاحوال اذ سبط ذلك سبطه او سجدت عليه السجده دون كد فان ادعى انه اراد فدها  
في كمال فالقول قوله انه لم يدرى وقال الحج اوصاف القول قوله قوله ولا انه يلى قوله وانما لودى  
سجدت حكاية اليك والفر في كمال وانما عدم اليك الاصحاح وانما سجدت ان الصباغ والحق قوله روجه  
انما كلاتي ان صلاته الدار وانما سبط فلما يلى صلاته حاله الاسلام وان عرف عدم هذه الاحوال في  
الاصحاح ولها ان يلائم ويطلع في جماعة ان كد وان لم يعرف وجودها ولا يدرى فادعها العاقب والى  
المراء على الصديق سجدت في كمال وانما سجدت في كمال وانما سجدت في كمال وانما سجدت في كمال  
قال الرابع سجدت في كمال وانما سجدت في كمال وانما سجدت في كمال وانما سجدت في كمال  
عرب ومنه انما الصباغ هذا القول في اللغز والمراء ما اذا رضى انما يلى من راي الاصحاح عدم اليك عليه  
الحج اوصاف ما اذا رضى على ان اراد صلاتي اليك والفر ولها ان يلائم لودى وهو عسى على



بطار

[illegible]



























انه لا حد فيه فكل من كان على الصواب من المعدل من اول انقطاع الاصل في الوطى التبت كما  
لذا ووجه امره في واسطتها ووجه اوله في وطىها وكذا اذا لم يكن له مكانا فسادا في كل صفة او اسهل  
انه ووطىها بعد الاستبرام بان انما صحفه فكل من كان من اول عدم اسقاط الاصل في الوطى الواقع  
من الصبي على صحت الزنا ووجهه من ان على وطى السه واول عدم اسقاط واما الوطى فيكون  
فلا سوط الاصل في كونه الانام من الطرق التي دلها الاحكام في السه ووجهه احداهما ان الاصل  
لا يوطى بوجه احد والى انه سقط بعد اوطى دواب الحمار بالكل ووجهه الرابعي والثاني سقط بعد  
وطى حماره الاس والحماره المشتركة والرابع سقط بالوطى في السكاج القاعد والخاص بعد اوطى السه  
في السكاج والادس بعد اوطى الصبي والمحمول في وجهه سابع انه سقط بعد اوطى الحرم بطنها فالواقع  
في كونه طالعاس قال السعوى والامر في السكاج القاعد من العالم والخاص بالهودى وسعي  
ان يكون كاهل كالوطى بالسهم قال السعوى وادان في الخافق قرب عهد بالاستلام فحصل امره  
وطىها على طر اكل السكاج حصاه قال الرابعي وسه ان في هذه الخلاف المذكور في وطى السه قال  
السعوى والادس منه ولو ان كان على الزنا على الصبي في صحت من طلاق حصاه فكل من كان فالهودى والحمار انما لا  
سقط من سقوط الزنا بالزنا الذي الزهه عليه طر على احد صفة فكل من كان قال السعوى ان ادخ فيها يكون  
لم سقط وان الزهه ما لم يوطى في ملكه فكل من كان وسعي ان في هذا في كل حال انما لا يوطى هذا الزنا  
لكن موصاهم قال انوار الولوجي كوسي انه ووطىها ثم اسلم قال العوراني سقط حصاه وقال  
السعوى لا قال السعوى وهو انه لا يوطى حرمه وانما يوطى الزنا بالزنا او دونه عليه والعلة والس  
فلا يتخرج في الاصل كالوالتح الى محرمه احتمال قال الانام وليس في  
في العامه فواصل ان بعد ففصل السعوى في وجهه على سقوط حصاه وسقوط الحد عن العادق وهو  
فما لو اردت النقض على ان الحد لا سقط واعرض المثل عليه واحد الجمهور بالنصر ومنهم من خرج ذلك  
من الزنا الى الزنا في السوط صد العف وحقه بعضهم فوالله في وجهه من خرج ذلك من الزنا الى الزنا  
سقط الحد وادعى الانام انه لم يوطى احد وسلم الوطى المحرم الذي لا يوطى الحد اطر اكل فوالله يلحق بالزنا في  
الاصلان صل الزنا في ذلك وكل الذهب لو يوطى اوجه ثم رب سقط عنه الحد واللعان للزنا في ذلك فله  
باللعان ولو يوطى العذراء او قبل بعد العف وقبل اقامه اكل ثم يوطى السور فله حد بعد  
ادانها من سقط حصاه ولا يعود بالسوء والعفة وللصالح حد فادانها فادع عروا بعد  
قال الانام وهذا ظاهر ان عدمه بذلك الزنا او الخلق انما اذا اعدت تعري من غير غنى اية حد اذا لم يوطى السوء

الزنا

الزنا في كل الزنا الذي رماه فيه وعلى هذا الاحتمال فادانها كما فرم اسلم او رسو ثم عسى وحكي سريها  
فعد فادانها على ما اذا ووطى الصبي او المحمول على صحت الزنا فان فادانها بعد السوط والافاد  
لو انما العادق اربعة سوط على الزنا العذراء سقط عنه الحد وعلى العذراء حد الزنا الا ان  
يكون امره واحداً منه بعد ربه ولذا لو انما اربعة على امره يرد ولو انما به ساعد في السوط  
وكل الاحكام يسي على ان الاقرار بالزنا هل يسي ساعد في وجهه فوالله فان طرقت بها وهو الواقع  
سقط الحد عنه ولا يخط من يناد الزنا لان انكاره فادع ذلك فله لا يسي بها على سقوطه فكل من كان  
الخاص ويكو من سقط الحد عن العادق ولا يخط صد الزنا كما لو انما اربعة على رايها فادانها اربعة سوط على  
نكارها فان السعوى ولا يوطى الزنا بالزنا على قول الا في هذه السه لان انكاره فادع ذلك  
على الزنا من عسى ان يكون بعد الاقرار به ليس يزوج فله من اوصاف دار فلما سقطت فادانها السه  
على بعض الرائي ساعها فكل من كان لا يسيه لا يسيه بعد ذلك صا لو كان العادق بعد ذلك  
افادته الحد عليه بجملة على انه لم يوطى الزنا في وجهه فله السه او دورها فكل من كان احداهما  
الى حد في الاملا وسقط الحد عن العادق والامام واللا في وجهه السعوى والذهب في الثاني والاولى في وجهه  
به فاعه من العرافين قال الرابعي وهو الثواب لا اراد الاكر من ذلك الخلاف فادع الزنا في الثاني في وجهه  
ولله سعة في هل سعي الزنا في وجهه والخلف عليه وهو خلاف ما اذا ادعى على وجه السه على علمه فكل من كان  
فان طرقت فكل من كان على العادق عليه وسقط عنه حد العذراء ولا يخط على العادق في الذهب  
وجه بعد كافي القطع يسي الزنا في وجهه ولو كان العذراء منسا فكل من كان في وجهه العادق عليه  
على علم العلم براموره فكل من كان احداهما على الخلاف والثاني المطيع بانه لا يخط وهو المصوح  
على انما يوطى على كافي الجحد من احوال العذراء ليس يخط على العادق ذلك الذي عرى عدالة اليهود  
سها انهم وقال الزنا في وجهه صد العف فادع الزنا في وجهه فله السه او دورها فكل من كان احداهما  
فكل من كان حاله لم يكن اذا قال لعن احد من قديمه ومن علمه بحد السعوى انه لا يخط في وجهه العذراء  
يوطى السعوى الواحد به حد انما في وجهه اوجه اصحابا اهم كسح الزنا في وجهه السعوى والثاني انه  
بربه كسح سوا الزوج والزوج والثالث انه يوطى حال العف فادع وقال العادق في الاقرار في وجهه  
على هذا في السه فكل من كان وجهه السعوى انه ليس له ولا الزوج على هذا سعي السور وصد الزنا اربعة  
في سعيه في وجهه فكل من كان فله لا يخط في وجهه في وجهه في وجهه العرافين وادع الزنا  
صد العذراء للما بعد الزنا يوطى على اربعة اذ في وجهه فان لم يوطى بها فادع الزنا في وجهه















































هل يولد ما لا يولد فان كان يولد فله سلامة وله منع. وانا المرض فان كان لا يولد  
 مرضه فان ولد والاعضاء والعلم لم يخر انما كان رجاءا وله احوالها وانما لا يولد  
 واليه من رتبة الوقوع فيه واما انما يولد في الامام نعم وسماها بعضهم على القول فما اذا اسماها العضو  
 من حج عنه في وسعي السائر ولو لم يولد في رتبة ثالثة احوال على الصحيح وهو كالكلف فما اذا انفس  
 عند اصعرا حكم ما يولد بها لانه يولد بالثقة واخرها به على من يولد بها من احوال  
 الكفان والاعمال وانا العبد الذي وصف عليه العقل فقال ان يولد من عدم للعقل احوال ولم  
 يعرف من حكم العقل نعم وصريح العاصم عن جميع العقل عن الكفان وان اعلمه قبله احوال واعمال  
 النج الكفان عن الكفان وان النج اذا كان يولد من احوال في هذا الباب خلاف في بطلان الحج وذكر الاعمال  
 ان الموم في الحس واما انما يولد بها لانه لا يولد في العقل لكونه ساهرا وانما يولد بها لانه لا يولد  
 من الاعمال فان الامام ولا يولد الا الحكم براء الدمه في الحال ولا يولد في العقل في حاله الكل يعلم  
 وتكونه دل على الاعمال ولو اعلم الام على كل العقل الكفان فان اباي فان استند به في العقل في الحج  
 وسماها ولا يولد عن الكفان وانا الاخرى التي لا يولد بها ساهرا في العقل في حاله الكل يعلم  
 في ولا يولد في العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 اذا كانت له احوال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 والخبر وجعل العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 كانت فمده الاعمال لم يمنع وان كانت غير مده احوالها فانها غير مده الراس وحاشا البدن لم  
 حرمانها احوالها في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 اعلمت بعد الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 فان لم يكن لها بعد الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 وعلم على الولد بالولد وان استند به في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 بعد الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 ولدت ولا يولد عن الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 سعة على عدم وانا الكفان في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم

الاولاد

الاولاد والاكساب على الاولاد في الكفان وهو الظاهر وان علمنا من العقل عن الكفان لم يولد  
 حجب عن الحجب فان كان يولد في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 منع العقل عن الكفان ولذا لو كان من صرح سلمنا هو عن الكفان في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 او لم يمنع عن الكفان لم يمنع كما مر في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 لها في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 وطب الدار فان حجب عن الكفان لم يمنع كما مر في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 المول على الخلاف فما اذا علمت بها فمده العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 راس المال ان ثانيا بالان اعتبارا بوقت العقل احوال والاولا انما لو اسرى رتبة من العقل في حاله الكل يعلم  
 عن الكفان فمده من ثبات المنع ان المنع على الصحيح وان العقل لم يمنع على الصحيح وانما لو فمده العقل في حاله الكل يعلم  
 وفهم ان الغزال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 ما سماها فمده العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 ناعه شرط ان يولد عن الكفان في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 لو كان ان يولد فمده العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 الموهوب في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 عن الكفان وان سماها فمده العقل في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 على منعه عن الكفان لشرط كذا قاله ابو اسحاق ولم يرضي الحج احوالها في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 صحاحه في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 اعلمت بعد الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 وكذا اعلمت بعد الاعمال في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 ام لا يولد في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 فان حرم يولد بعد ذلك ان يولد في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 الراس الحاصل عن الكفان وسماها ولا يولد بها لانه لا يولد في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 فلو ان سماها في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 عن الكفان وان سماها في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم  
 في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم في حاله الكل يعلم



وهما من الطريق الثاني الصحيح الذي عليه اليهود وسيد المسيح ابو حنيفة في قوله في مال الشرايين ايهابا  
مولين بل من لان على حاله فان كان الكافر من يعرف رساله رسول الله صلى الله عليه وسلم فليصوبه  
كافره من اليهود وسب الى ابي عيسى الصديقي رضى الله عنهما ان محمد استعير الى العرب ولم ولد اسمعيل  
خاصه دون ولد اسحاق وعمرهم وسام بعضهم بالحسين ولذا قالوا لعيسى عليه السلام معقول في قوله  
خاصه دون غيرهم ولعمري ان اهل الكتاب يتكلمون في محمد الم سجد بعد وهو يسمي سجد الزمان فلا بد ان  
موا من غير دين الاسلام وان كان من يوم يلدون اصل الرساله لعبد الايمان او يكرهون رساله  
محمد خاصه فالهوى والمصاري فلا ينظر فيهم النبي من غير الاسلام فالانام ولا يدر في الاسلام  
ان يعرف جميع فوائد العقائد الاسماء الربا دس على ذلك في سهاد والوحيد الاحرار بالاله  
والوحيد الله والمقصود لصاحب الاله والهاد. فهو كجده بعض من بعد في جميع ما حابه  
النافعي رضي الله عنه ان يحكم الكافر عند اسلامه بالافرار بالعبه ولو ان الكافر صادف السهاد من  
دون الاخر فان قال النبي اني ما اتوا في محضه لم يجر موتها فيا لو ان اليهودي المقتول بالهوى  
سهاد. السوجه وان كان في حال محضه وطبا لا ينظر في ذلك من اجل ان كل ما سلاه  
وسد الانام الى الجحيم ونطق به العاصي واللعوي انه علم ما سلاه وطرح بالاسان بالكلية الاخر فان انا  
من يري ادها الى الوالي النبوي الذي رعى ان الله ما استن وانها في العاقل تلتك تعالى الله عن  
ذلك والمخل سهاد. ان لا اله الا الله واسمه هو كاهن المذهب انه لا حكم ما سلاه حتى ياتي  
بالسهاد. الساسه ايضا ويخرج على هذه الخلاف السله الساسه وهي انه لو اقر الكافر بسلامه او غيرها  
من اركان الاسلام او علم بعض شئ من حقها في الاول حكم ما سلاه ولم يرم بالاعتذار بالماضي وهو في العاصي  
ان كلما كفر المسلم بخوده نصر الكافر الخالف له مسلما ما قرانه فان لم يدر في غير ما صدفه منه كان  
مريدا واسمى منه ما اذا قال اليهودي عيسى رسول الله فانه لا حكم ما سلاه وان علم بلغ المسلم بخوده  
قال ولو قال سلاه من كل دين مخالف للاسلام حكم ما سلاه على ابي دركاه وهذا كله في الاسلام الظاهر  
الوصف للعبه وحريان احكام الاسلام عليه واما الوصف للجهل في الاصح فلا بد منه من الانام وهو  
صدور القلب بوحده الله وارسال رساله وانه ال ليه والنوم اليه فلا بد من مجموعها حتى لو صدر  
واعتقد ولم سلاه بالسهاد من مع العدم لم يجر موتها عند الاسلام من الاجابات وعمرهم وادعي اليهودي  
اسحاو اهل السنه عليه ومنهم من قال بلون موتها ما جيا في الاخر وساني في كتاب الرداء ان رساله الله اذ عرف  
ولل فلا يخفى لعناو الرقه النافه عن الكافر مطلقا واخرى في اعناو الرقه النافه عن الكافر في الرداء

والكبير

والكبير والصغير ولو كان ابر يوم للز لو كان الصغير سلم احد ايوه في صغره او اصابه قطع ولزم كل من ادعى الله  
وعلى القول ما به كذا اصل الاخرى اعناو عن السلاه ولد الحكم ما سلاه في حاله في لم يدر في حاله  
اللفظ فان الروايي وسب ان ابي عيسى في الاصح انما قاله في صغره من خلاف العاقل الشرط الثاني  
السلامه من الصوب وليس الراد الصوب ههنا استت الراد في السبع وعمره اسماه في من الحسن واما الصغير  
فان كل ما جعل والاكتساب ما به الظاهر ان الصوبان يعمل ويوم ككاسه كان المعنى في الاصح السلامه بالهوى  
اللم في الكاظم السلامه ما حصل معصوده فلا يخفى اعناو الراد في صغره ولا يصح القول الذي استدر على العمل فان يدر عليه  
اخره ودرى الاصح على العاقل في التواضع ومنهم من ساه عنه الخلاف وكل قول عدم الاخر على ما اذا كان في السبع مع  
المبالغة في رفع الصوب وهو شعر ما حكم بالسبع في هذه الخاله وكذا الاور ودين اليهودي ما اذا كان في يوم الم  
بصغره في صغره السلامه فان في الام فان صعد عليها فاض بالهوى او اصابه في حاله الاور في ان كان صعد  
السبع مع معرفه الخط واسا لوصفه النرسه منع والا فلا وعمره الاصح والاصح والاصح الا ان السبع العرج  
مسايعه التي ذكرها العنق والحصى والجنوب والامد الرضا والفرقا والارض والحدوم ومعقود الاسان  
وصعب النطق ومن الحسن صغره وصعب الراس وشربه كوع وهو عرج يكون في اليد وحاصه للاهتام ودرى  
وهو ركب اهتام الرض على التي لم يها في مقطوع الادبر ومقطوع الاف والاهشم والعاشر وذلك الزاوي عن اول  
در احوك مقطوع الذنر او اصابه ولا يقطع الرض او اصابه وكذا الاشل واما مقطوع الاهاجم او بعضها  
كل مقطوع اصابع الذنر احرى وان كان مقطوع بعضها فان كان الاهتام او المسحه او الوسط لم يجر اهل  
فانه الحصر او البصر احرى وان كان مقطوعها جميعا فان كانا من يد واحد لم يجر وقال الروايي في حاله  
من يد اخر وان كان النطق في اصابع الرض فان يقطع كلها او بعضها فالسهر احرى وسد الروايي في السعال  
والسفره وقال ابي حنبل الحكم فيها فاحكم في اصابع الذنر واهتاه العاصي الطيريه وقال الاور في ان  
قطع اصحاب من رطل واحد او الاهتام ودرى لم يجر والاخر او محج الروايي وشكل الاصبع لقطع ذلك فان  
القطوع في الاصل مقطوع اقل من اصبع واحد فنفذ ذلك الاصبع فلا يصح الاخر في الحصر والسفره ومع في كل من  
السلامه وطمع امله واصل مع الاخر في الاهتام دون غيرها حتى لو كان يقطع الاصل العلم من الاصابع الاربع احرى ودرى  
الانام سده واما الجنون فان كان صوبه مقطوعا لم يجر اعتاقه وان كان مقطوعا فان كان من جنونه الزم عمره وان كان اقل  
اخر على الوجه الثمود وان اسوا لوجها احد في قول الدار في انه لا يجر ولا يجرها انه يجره وسلاه لا يجرها احرى  
حسنا قال ان كان من الجنون الزم عمره وان كان اقل فان كان يدر على العمل في حاله احرى وان كان يدر عليه الاصل  
يكون دقا اعناو الاصح وهو الذي يصح الشئ من موضع مع علمه سده والجنون يعمل ما لا يفهمه ودرى اعناو المعنى



فما لا يعود دفع ولا الجوار سطر العود على الصحيح يكون ان دخل الدار فاستلم على كذا في اي من العود  
او طعم ان كان من اجل الاطعام ثم دخل من اجل الاعيان والاطعام عنها وجها واحدا وهو من اجل العود  
ثم قال ان على الكول والاعيان على الكتب وما فيها قول الا ان لا يجوز عدم اللعان على التمس والكتب والركاب  
على الكول وذلك لصاحب ولا يجوز عدم الصوم وكذا في اي من العود ما لو قال ان دخل الدار فاستلم على كذا  
اي وقال من دخل الدار بعدى سالم حرر طهارين فدخل على قول ان يكون ذلك بعد العود عن الطهار  
وعلى قول الجمهور لا يصح وحرر بها لو قال ان دخل الدار فاستلم على كذا لا يقال ان ذلك لو قال ان يدخل الدار  
فوالله لا املك ثم لم يصح او الاطعام من العود وانا انما نعلم ان الطهار بعد الطهار فدخل العود  
فحرر بالغير بعد التمس ومن لم يصح ان يستعمل عود الطهار فدخل على الطهار فاستلم او روى  
الروضة المثلثة او التراجع الى العاقبة في العمل ولو قال ان على كذا في اي من العود هذا العود من العود  
حرر طهارين بعد اعان سائر العود فحرر لاصح عن الطهار وصل الى قول وفيما له الاخر ولو كان طهارين  
عنه وعنه بالعموم وادعوا احرا عن الطهار على الذهب لوجود احوال في اللعان والاني لا يجوز له استباحه  
مختور فلا يجوز فيه عدم اللعان في اي من العود معصية لا يجوز عدمها والذين ان المصير بها  
المختور كلاله من لو كان عودا في روضه الله وعاد من قال لولاها اعتبرا عن طهارين فدخل على  
عن لسانه وانصح النكاح ولولا استباحتها عنه ما سدا عنه عن لسانه احوال ولو قال طهارين بعد ان طاهر بها وعاد  
ما اعتبرا عن طهارين احرا ولو الامس روضه الله وطهارين لزمه اللعان فقال لولاها اعتبرا عن طهارين فدخل على  
احرا وانصح النكاح ولو الى غير روضه الله لم وطهاها او طهاها منها وعاد من نصب العهد فاستلم عليها  
الزوج والسب ما اعتبرا عن طهارين او طهاها احرا ولو طهاها عنها فاستلم عليها اعتبرا عن طهارين  
فدخل على لونه عاذا ولبان لا لو استباحها عن طهارين وعاد من  
اللعان شريح فبما انه اثم فكيف وما فيه صور حاله وان لم يكن له اثم اللعان فله النكاح واللعان التمس على  
مستعمل لغير الطهار فدخل نكاح العود ونكح التمس على نكاح النكاح ولغير العمل على نكاح المستعمل لغير اللعان  
في ان العاراب الواضحه سمعنا من حواضر المثلث الواقع اورا حرا عن العود الى مثل كذا عود والعمريان في الاول  
ما با عا داب مستعمل في الله وحصل الكماران على العود والاعيان والاكس ولا بد من العود  
اي والراد بالعاراب ما باللعان من دخل في معظم العود في لسان الطهار وذلك ليدخل للاطعام في العمل  
العمل في احد القولين ثم من العاراب ما يربح صالها وهي لسان الطهار والكلام في ما يربح فيها من الاعيان ولا  
من غير صوم من مساعف فان طعم الطعام سحر مسحا ولد اللعان العمل ان لم يدعها الاطعام وان لم يات

عنه

مرويه من العود والصوم ومنها ما يقع من المحرم والربط وهي لعان التمس فانه يحرمها من العود والاطعام  
والنكاح فان عجز عنها كلها صام ثلاثة ايام وكل واحد من هذه العاربان من كسرها والاطعام المستزله  
بها وما يخص بالطهار مذكور في هذا الباب الحصله الاول العود والاخرى من الاعيان الا ان العود في موسم  
سليم كونه الرق منه عارمه مما عطل عن سبب العود فله كذا سطر الاول الا ان العمل والاعيان حصل  
لان ان انا على هذه السعفه او على هذه الاستعمال في القسم الاول حصوله على هذه السعفه وذلك بعد ثلثه  
اسماء اوصافها سبعة الواو ليس او اوصافها ثمانية ثلثون اوصافا مسماة ثلثون العود وان اراد بعد ذلك  
ويصور لول الام مسلمة والاب كافر في وثق السند وثما لو سلم احد اصاده او حاد به بعد ثلثين روزه  
في سبعة له مع وجود اربع سده طلاق النان سبعة دار الاسلام بالاعطاء فاد احد لفظ طلاق الاسلام  
حل بالسلامه المالك سبعة ان في السلم اذا سبي لغيره لم يحد اونه في ذلك العود سبعة في الاسلام  
المذهب ولو ساء فاد لم يحكم بالسلامه على الصحيح وهو في ذلك في كتاب اللغظ والي في كتابه ان الله تعالى  
القسم الثاني حصوله على هذه الاستعمال وذلك سطر المالك العادل بكله الاسلام سواء لفظها بالغيره  
او غيرها او اعرف بعضها ومنه وجه بعيد انه لا يصح اسلام العاد على الغيره بعد ما دخل  
الذهب لول لفظه عنه والسند لا يعرف لانه قال المولى لا بد من ميركس وقال النووي في  
قول من لانه صرح كافي بركه قول السعفي والمفسر وهو معام اللفظ الا ان الله في حق  
الاخرى على الذهب ومنه وجه انه لا يحكم بالسلامه الا اذا حصل بعد الاسلام ومن هو ظاهره في  
الام فانما يصح في صحة اسلامه اذا كان ثلثا اربعة اوجه سبعة في كتاب اللغظ والي في  
في الكافر دون الاخر وادعوا انه يتوقف فان بلغ وقام عليه علم صحبه وعلى هذا الواضحه عن اللعان  
ثم بلغ ودام على الاسلام في احرازه وهما وانا انص عن المير والمير فلا يصح اسلامه استملا  
اعاها ولو لفظ الكلف كله الاسلام بل بها قدس في الملائك ان كان حرا ساج وان كان ديا لم يصح  
في الاصح والافق من ان يكون الا ان حكمه الاسلام كما من التمس منه الاسلام او سداها على الذهب فله وجه  
تعدد في الاول انه لا يحكم بالسلامه انما يحوز احكامه او اعترف ذلك فيما صرح به سلمى سلمان الاول  
هل يلى في السلم بالاسلام الا ان يكله السداد حرر ان يلى في السلم بالاسلام ان شهد ان لا اله الا الله  
وان يحد رسول الله وسما في كل من حال الاسلام واقصه في ما يصح على الربا وهو الاصح في طهارين  
احد لانه تعالى احياها لاسطرط وسه الرواي الى عدم المسح وعلى ان يردى وبها انما سطر والي  
اسلام من روى ان يحد اسعوب الى العرب حاصه او هو معصية في اخر الزمان دون غيره وهو احصاء العود

والمعاني  
بذلك







































١١١٦

الحمد لله

استمدح مولانا اللطيف المولى ابو الحسن  
هذا الجرح وما فعله من الخير  
منه ان احسن منه لا يفرضه

نقش

عاش في سنة ١٥

١٧٤٤

من سنة ١٧٤٤





فسيح

٦٩٤٨

سنة ١٤٢٩

١

أهت بخير واصل  
لم كتاب التاليف

موسم عبد اللطيف

١٨ X ٥٦

موسم عبد اللطيف

عليه السلام

دار الكتب المصرية

موسم

عبد اللطيف

١٩٨٥

